S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1998/314
9 April 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ٩ نيسان/أبريل ١٩٩٨ موجهة
من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أحيل إليكم طيه رسالة مؤرخة ٩ نيسان/أبريل ١٩٩٨ موجهة من الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام بشأن البوسنة والهرسك (انظر المرفق).

وأكون ممتنا لو أحطتم أعضاء مجلس الأمن علما بهذه الرسالة.

(توقيع) كوفي ع. عنان

140498 140498 98-10043

المرفق

رسالة مؤرخة ٩ نيسان/أبريل ١٩٩٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام بشأن البوسنة والهرسك

يشرفني أن أحيل إليكم التقرير التاسع بشأن أنشطة الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام بشأن البوسنة والهرسك. وأكون ممتنا لو تكرمتم بإتاحة هذا التقرير لمجلس الأمن.

(توقيع) كارلوس ويستندورب

تذييل

تقرير مقدم إلى الأمين العام من الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام بشأن البوسنة والهرسك

أولا - مقدمة

١ - وافق مجلس الأمن في قراره ١١١٢ (١٩٩٧) المؤرخ ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٧ على تعييني ممثلا ساميا وأكد من جديد أهمية دور الممثل السامي "في رصد تنفيذ اتفاق السلام وتوجيه وتنسيق أنشطة المنظمات والوكالات المدنية المشتركة في مساعدة الأطراف على تنفيذ اتفاق السلام" بشأن البوسنة والهرسك.

٢ - وعملا بقرار مجلس الأمن ١٠٣١ (١٩٩٥) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥، الذي طلب فيه المجلس من الأمين العام تقديم تقارير من الممثل السامي عملا بالمرفق ١٠ من اتفاق السلام والاستنتاجات التي توصل إليها مؤتمر لندن لتنفيذ السلام المعقود في ٨ و ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥، أقدم في هذه الوثيقة التقرير التاسع إلى المجلس.

٣ - ويتناول التقرير أنشطة مكتب الممثل السامي والتطورات التي طرأت في المجالات المذكورة أدناه خلال الفترة الممتدة من بداية كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ إلى نهاية آذار/ مارس ١٩٩٨.

ثانيا - الجوانب المؤسسية

مكتب الممثل السامي

٤ - لقد كانت الفترة قيد الاستعراض مثمرة في نواحي كثيرة، منها في المقام الأول تشجيع الحياة الطبيعية في البوسنة والهرسك وإقامة سلام واستقرار في البلد. وأحرز تقدم كبير في تعزيز مناخ المصالحة والتسامح وتأمين حرية الحركة وعودة الأقليات. وتشمل أيضا النتائج الإيجابية الترتيبات المتعلقة بإصدار جواز سفر مشترك وعلم مشترك ولوحات مشتركة لأرقام السيارات وعملة مشتركة، إلى آخره. وتحسنت الحالة في جمهورية صربسكا تحسنا كبيرا على وجه الخصوص وتسببت الحكومة الجديدة الموجودة هناك في حدوث اختلاف كبير في معاملاتنا مع هذا الكيان. وهكذا، فإن برنامج العمل المعتمد في مؤتمر بون لتنفيذ السلام المعقود في ٩ و ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ ينفذ بفعالية مما يعزز توطيد التسوية السلمية. ومع ذلك فإن عملية السلام لم تصبح بعد عملية لا يمكن عكس اتجاهها ولا يزال هناك عدد من المشاكل الحرجة منها: التوتر السائد في المناطق المحيطة ببرتشكو، والتعقيدات في تنفيذ نتائج الانتخابات البلدية؛ والعلاقات المتوترة بين البوسنيين والكروات وخاصة في موستار ووسط البوسنة، وغير ذلك من الصعوبات. ولقد استخدمت السلطات التي فوضها إليّ مؤتمر بون بطريقة معتدلة من أجل تفادي التسبب

في "متلازمة أعراض الاتكال" التي قد تثبط قيام سلطات البوسنة والهرسك بأخذ زمام المبادرة وتحمل المسؤولية فيما يتعلق بمصير البلد.

٥ - ولقد أصبحت لذلك مهمة جعل المؤسسات البوسنية المشتركة مكتفية ذاتيا وقادرة على تغطية نفقاتها مهمة هامة للغاية حاليا، أكثر من أي وقت مضى. ولن يمكن حل المشاكل المعقدة التي تواجهها البوسنة والهرسك إلا عن طريق قيام ممثلي جميع الشعوب المكونة بعمل بنّاء وجيد التنسق في إطار هياكلهم للسلطة. وفي هذا الصدد، ستكون الأشهر القليلة القادمة حاسمة في تمهيد السبيل للانتخابات العامة التي تُجرى في أيلول/سبتمبر والتي ستوجه زمام الأمور في البلد خلال السنوات الأربع القادمة. وأعتزم أن تكون نقطة انطلاقي هي الافتراض القائل بأنه يمكن المحافظة على الديناميات الإيجابية التي تحققت، بل والمضي بها خطوة أخرى إلى الأمام عن طريق تحقيق متطلبات مؤتمر بون بشكل مستمر وهي المتطلبات التي حددت بوضوح بارامترات مشاركة المجتمع الدولي في البوسنة والهرسك في بقية فترة الدمج. ولا يزال تعزيز الهياكل المشتركة المكتفية ذاتيا الذي تم الالتزام به في اتفاق السلام يشكل مهمة رئيسية.

٦ - وواصل مقري في سراييفو والأمانة في بروكسل، في الفترة قيد الاستعراض، التنسيق العملي لأنشطة التنفيذ المدنية داخل البوسنة والهرسك فضلا عن إجراء اتصالات مع مقار كل من المنظمات والوكالات القائمة بالتنفيذ، كما واصل، بأقصى قدر ممكن المتابعة الوثيقة للمنتديات الدولية المختلفة التي تتناول الجوانب المختلفة لعملية السلام في البوسنة.

٧ - وواصلت المكاتب الإقليمية التابعة لي في موستار وتوزلا وبانيالوكا تعزيز التنسيق والرصد الإقليميين للحالة على أرض الواقع وتيسير الاتصالات على الصعيد المحلي والمساعدة في إقامة تعاون بين الكيانين. ونظرا للتطورات الإيجابية في جمهورية صربسكا، فإنني أعتزم تعزيز المكتب الإقليمي في بانيالوكا.

٨ - وخلال الفترة التي يتناولها التقرير، أدى قيام الحكومات التي تقدم موظفين دوليين إلى مكتب الممثل السامي على سبيل الإعارة بإنهاء مهام أغلبية هؤلاء الموظفين إلى ارتفاع معدل دوران الموظفين ارتفاعا كبيرا. ويمكن تعزيز قدرة مكتبي على اتخاذ إجراءات وقائية وإجراءات للمتابعة إذا حافظت البلدان المساهمة بالموظفين على مستوى التزامها الراهن. وأقدم شكري إلى الحكومات التي استبدلت الموظفين أو مدت فترة عملهم، وآمل أن تستمر المساهمة الثابتة في هذا الصدد.

مجلس تنفيذ السلام

٩ - واصل المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام اجتماعاته على أساس شهري على مستوى المديرين السياسيين في وزارات الخارجية لبلدان المجلس. وعقدت أيضا اجتماعات أسبوعية للمجلس على مستوى السفراء في سراييفو. وقد كُرس كل اجتماع شهري لمسائل محددة في عملية السلام مع التركيز بشكل خاص على تنفيذ استنتاجات بون. وهكذا، ركز الاجتماع المعقود في بروكسل في ٢٩ كانون الثاني/يناير

على برتشكو وإجراء الانتخابات البلدية والانتخابات المقبلة في حين ركز الاجتماع المعقود في ٢٧ شباط/ فبراير على الاتحاد. وتناول اجتماع آخر معقود في ٢٦ آذار/ مارس في بروكسل مسائل الإعمار والعودة في المقام الأول. ويجري حاليا الاضطلاع بالأعمال التحضيرية لاجتماع منتصف المدة القادم للمجلس التوجيهي الوزاري الذي يعقد في باريس في حزيران/يونيه.

نزاع برتشكو

١٠ - يمثل التحكيم بشأن برتشكو مسألة من أكثر المسائل التي خضعت لمناقشة عامة ومستمرة خلال الفترة المقدم عنها التقرير. فبعد جلسات الاستماع المعقودة في فيينا في شباط/فبراير، أصدرت المحكمة حكما تكميليا بشأن برتشكو في ١٥ آذار/ مارس يبقي على الحالة الراهنة الحالية القائمة بموجب ترتيبات الإشراف الدولي الحالية، ويؤجل إصدار حكم تحكيم نهائي إلى نهاية ١٩٩٨ - أوائل ١٩٩٩. ورغم أن القرار التكميلي كان موضع لوم من جانب السياسيين والجمهور في كلا الكيانين باعتباره قرارا غير حاسم، فإنه لم يؤد بشكل "تلقائي" إلى موجة من السخط. وقررت جمهورية صربسكا إنشاء لجنة حكومية خاصة بمشاركة من البوسنة لضمان تنفيذ الحكم فيما يتصل بعودة اللاجئين وإحياء برتشكو بوصفها مجتمعا متعدد الأعراق. واستمر تطوير الشرطة والسلطة القضائية والإدارة المتعددة الأعراق في برتشكو. وأحرز نجاح بصفة خاصة فيما يتعلق بالشرطة ويرجع هذا إلى ارتفاع مستوى عمل قوة الشرطة الدولية التابعة للأمم المتحدة ومكتب الشؤون المدنية التابع للأمم المتحدة. واستمرت عودة اللاجئين والمشردين وعادت حاليا ما يزيد عن ٨٠٠ أسرة إلى منازلها ويجري بناء ما يزيد على ١ ٠٠٠ منزل. وتشهد حرية الحركة تحسنا في حركة المركبات والزائرين لمدينة برتشكو على السواء. ومن الواضح أنه حدثت حاليا زيادة في مبلغ المساعدة المالية، لكن ستلزم مزيد من المساعدة من أجل تحقيق الإنعاش الكامل لاقتصاد برتشكو.

١١ - ويتمثل الطريق الذي يتعين المضي فيه قدما فيما يتعلق ببرتشكو في تعزيز إصرار كلا الكيانين على أن ينظر إليهما بوصفهما ممتثلين لاتفاق السلام. ويقع العبء حاليا، على عاتق حكومة جمهورية صربسكا الجديدة، إلى حد كبير، لكي تبدي مستوى أعلى بكثير من التعاون مع المجتمع الدولي عما أبدته الحكومة السابقة. وسيزيد الاتحاد من ضغوطه ليكفل قيامها بذلك. ولن تنجح أي حملة فعلية لإعادة عدد أكبر من الأفراد إلى منازلهم نجاحا كبيرا إلا إذا تحققت عملية عودة في اتجاهين، ورغم أنه يجب على جمهورية صربسكا أن تبذل جهودا أكبر فيجب أيضا على الاتحاد أن يحسن جهوده فيما يتعلق بهذا المتطلب. وتلزم مواصلة تنمية الطابع المتعدد الأعراق لبرتشكو، وإن كان هذا سيعتمد على إحياء الاقتصاد بغية توفير مزيد من الوظائف والأمن للسكان.

ثالثا - تنسيق التنفيذ المدني

التنسيق العام

١٢ - واصلت إجراء مشاورات مكثفة مع ممثلي الحكومات والمنظمات على مختلف الأصعدة. ففي ٩ شباط/فبراير، اجتمعت مع الأمين العام للأمم المتحدة وكبار المسؤولين الآخرين في الأمم المتحدة في نيويورك، وفي اليوم ذاته قدمت إلى أعضاء مجلس الأمن تقريرا عن التقدم المحرز في تنفيذ السلام. وعقدت كذلك اجتماعات مع الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) والرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

١٣ - واستمرت المناقشات الدورية مع كبار المسؤولين في سراييفو. وثبت أن هذه المشاورات مفيدة للغاية وقد شارك فيها الممثل الخاص للأمين العام ومفوض قوة الشرطة الدولية والمبعوث الخاص لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وقائد قوة تثبيت الاستقرار ورئيس بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وسوف أواظب على إجراء هذه المشاورات.

١٤ - ولا تزال فرقة العمل الاقتصادية، التي تعقد اجتماعاتها تحت رئاستي، هي الهيئة الرئيسية لتنسيق سياسات الإصلاح الاقتصادي والمساعدة الدولية للإعمار. وقد تعزز دورها مؤخرا نتيجة لإنشاء أمانة لها. وبدأت هذه الأمانة في عقد اجتماعات شهرية مع قادة فرقة العمل القطاعيين ومع المانحين الثنائيين من أجل تحسين مستوى التنسيق. وتنشر الأمانة أيضا رسالة شهرية لإبقاء المجتمع الدولي على علم بالإصلاحات الاقتصادية ومسائل الإعمار.

١٥ - وبعد تعيين نائبي الذي عُهدت إليه مسؤولية المسائل المتصلة بفرقة العمل المعنية بالإعمار والعودة، أعيد تشكيل هيكل الفرقة وانطلقت في عملها من جديد. ويعتبر ممثلو المنظمة الدولية للهجرة وقوة تثبيت الاستقرار وبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك أعضاء كاملي العضوية حاليا في فرقة العمل المعنية بالإعمار والعودة، ويجري حاليا إنشاء أمانة للفرقة في أعقاب موافقة المجلس التوجيهي في ٢٦ آذار/ مارس على ذلك. وقد عُقد اجتماع رفيع المستوى لفرقة العمل المعنية بالإعمار والعودة في سراييفو في ١٩ آذار/ مارس. ووافق هذا الاجتماع على الاستراتيجية العامة للعودة لعام ١٩٩٨، وأقر الورقة التي ستعرض على مؤتمر المانحين القادم. وعززت بالفعل الهياكل الإقليمية للفرقة وتم فتح مكتب تابع في درفار. وقُدم بتعاون وثيق مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين دعم كبير عن طريق التدخلات السياسية من أجل مساعدة السلطات المحلية في إعداد خطط العودة إلى المقاطعات على النحو الذي طلبه مؤتمر بون.

١٦ - ولا تزال فرقة العمل المعنية بحرية التنقل تمثل محفلا قيما لاستكشاف مختلف السبل الكفيلة بتعزيز حرية تنقل الأشخاص والسلع والخدمات.

المؤسسات المشتركة في البوسنة والهرسك

١٧ - تمضي قدما بإطراد عملية إنشاء مؤسسات مشتركة في البوسنة والهرسك. وواصلت هيئة الرئاسة ومجلس الوزراء والجمعية البرلمانية الاجتماع بانتظام أثناء الفترة المقدم عنها التقرير. ومع ذلك، فرغم أن كفاءة عمل هذه المؤسسات قد تحسنت، فلا يزال عدم توافر الإرادة السياسية لاتخاذ قرارات يشكّل عائقا يحول دون تحقيقها للكفاءة. ويعتزم مكتبي أن يعمل بشكل مكثّف من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن الهياكل الإدارية ومواقعها الدائمة.

١٨ - وخلال الفترة المقدم عنها التقرير، عقدت هيئة الرئاسة عددا قليلا من دورات العمل، إلا أنها اجتمعت مرارا بوفود دولية رفيعة المستوى. وكانت نتائج اجتماعات العمل محدودة؛ وكان القرار الوحيد ذا الشأن هو القرار الذي طال انتظاره المتعلق بتعيين ٣٣ سفيرا جديدا للبوسنة والهرسك. وقد صدر هذا القرار في أعقاب اتفاق آب/أغسطس بشأن توزيع مناصب السفراء.

١٩ - وفشلت هيئة الرئاسة التي تضم ثلاثة أعضاء في الاتفاق على عدد من المسائل الهامة ومن أبرزها مسألة العملة المشتركة، ونتيجة لذلك اضطررت إلى فرض عملة مشتركة عملا باستنتاجات مؤتمر بون.

٢٠ - وأحال مجلس الوزراء مرة ثانية، في عدة مناسبات، مسائل لم يتمكن من الاتفاق بشأنها إلى هيئة الرئاسة. ونتج هذا في الغالب عن عدم وجود إجراءات واضحة تحكم المجلس ذاته واختلاف التفسيرات المتعلقة بمجالات اختصاص هاتين الهيئتين. وقد أضعفت هذه الممارسة الوضع السياسي للمجلس الذي ينبغي أن يعمل بوصفه الجهاز الرئيسي لصنع القرار والسياسة على مستوى الدولة. بيد أن المجلس لا يزال يعتبر أنشط المؤسسات المشتركة إذ يجتمع في المتوسط مرة واحدة في الأسبوع على الأقل.

٢١ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، واصل المجلس جهوده لتنفيذ القانون المتعلق بوثائق السفر والقانون المتعلق بمجلس الوزراء. وفي ٢٦ آذار/مارس خطا المجلس خطوة هامة إلى الأمام عن طريق القيام بكامل هيئته بالموافقة على خطة اقترحها مكتبي توفر حلا واضحا للمسائل الرئيسية الثلاث المتعلقة بالمواقع الدائمة للمجلس ووزاراته، وملاك الموظفين الذي يضطلع بخدمات المجلس، والهياكل الداخلية للوزارات الثلاث. ويجب على المجلس، أن يكفل أيضا التنفيذ السليم لقانون الجنسية الذي قمت بفرضه على أساس مؤقت في كانون الأول/ديسمبر الماضي. وكان التقدم المحرز بشأن المسائل الأخرى بطيئا.

٢٢ - وسيواصل مكتبي التعاون بصورة مكثفة مع أعضاء المجلس وموظفيه للمحافظة على الزخم الإيجابي. ويعتبر هذا ضروريا على وجه الخصوص، إذا لاحظنا إخفاق المجلس في تلبية المواعيد النهائية الهامة المحددة في بون، التي يجب احترامها احتراما كاملا، لتفادي تعرض عملية التنفيذ لنتائج سلبية.

٢٣ - وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، واصل مجلسا الجمعية البرلمانية الاجتماع بصفة دورية، لكن الجمعية فشلت في اعتماد عدد من القوانين الهامة. ونتيجة لذلك قررت فرض قانون بشأن الاستثمارات الأجنبية وقانون بشأن علم البوسنة والهرسك.

٢٤ - وقد أدى القانون بشأن علم البوسنة والهرسك المشار إليه أعلاه إلى فرض علم جديد لدولة البوسنة والهرسك. ورفِع العلم الجديد في مقر الأمم المتحدة بنيويورك يوم ٦ شباط/فبراير، وفي احتفال افتتاح دورة الألعاب الأوليمبية الشتوية في ناجانو باليابان. وتولت تصميم العلم لجنة مستقلة قمت بإنشائها في أعقاب فشل الأطراف الحاكمة في التوصل إلى توافق في الآراء في هذا الصدد. واستقبلت الجماهير العلم استقبالا طيبا ويمكن رؤيته بأعداد متزايدة في أرجاء البلد.

٢٥ - ونجحت الجمعية البرلمانية في الوفاء بعدد من الالتزامات الناشئة عن استنتاجات بون عن طريق اعتماد قانون التعريفات الجمركية والتصديق على عدد من الاتفاقات، من أبرزها اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام.

٢٦ - ويؤدي قضاة المحكمة الدستورية عملهم بكفاءة وحرفانية. وشارك القضاة في اجتماع للمائدة المستديرة بشأن العدالة الدستورية، شارك فيه أيضا خبراء وقضاة من المحاكم الدستورية في كلا الكيانين ومن الخارج. بيد أن سلطات البوسنة والهرسك لم توفر حتى الآن أي موارد من أجل المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك.

٢٧ - وعقدت اللجنة الدائمة للشؤون العسكرية دورتها الخامسة في سراييفو في ١١ شباط/فبراير وعرضت خلالها فرقة العمل المعنية بالبوسنة التابعة للناتو دراسة عن برنامج التعاون الأمني المقترح. وأقرت اللجنة بيانين مشتركين بشأن تمهيد السبيل أمام التمثيل العسكري في الخارج وبشأن العفو العام في مجال الألغام والعتاد.

٢٨ - وسلـَّم مستشاري العسكري رئاسة أمانة اللجنة الدائمة للشؤون العسكرية، التي تضم المستشارين العسكريين لأعضاء الرئاسة الثلاثة، إلى المنسق الجديد للجنة المعيـَّن في شباط/فبراير الماضي، من أجل القيام بتعزيز تطوير اللجنة وأمانتها. والهدف النهائي هو جعل الأمانة، وبالتالي اللجنة، مكتفية ذاتيا. وفي آذار/ مارس قام أعضاء الأمانة بزيارة ناجحة إلى لندن حيث عقدوا اجتماعات في وزارة الدفاع ووزارة الخارجية ومجلسي البرلمان؛ ونوقشت أثناء الاجتماعات المواضيع الهامة المتعلقة بإخضاع القوات المسلحة للسيطرة الديمقراطية، والنهج الغربية للحد من الأسلحة. وتوضع حاليا خطط لتدعيم الأمانة بمزيد من الموارد. ويجري أيضا العمل من أجل تحديد مجالات العمل في المستقبل. ومع الأسف لم تعقد الدورة السادسة للجنة التي كان من المقرر عقدها في ٣١ آذار/ مارس في لوكافيتشا في جمهورية صربسكا بسبب خلاف بروتوكولي بشأن تحديد موضع العلم الجديد للبوسنة والهرسك.

التشريعات الأساسية

٢٩ - يعمل مكتبي بالتعاون مع ممثلي وزارات الكيانين والدولة والمنظمات الدولية ذات الصلة في وضع تشريع في ميدان الاتصالات السلكية واللاسلكية والطيران المدني والهجرة. وستقدم مشاريع القوانين المناسبة إلى مجلس الوزراء في وقت قريب. ويساعد أيضا مكتبي ومجلس أوروبا الكيانين في وضع تشريعات متسقة للجنسية. ومنذ بداية آذار/مارس، يقوم مكتبي بتنسيق صياغة عدد من القوانين التجارية التي تتولاها وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة واللجنة الأوروبية.

٣٠ - ورغم أن الانتخابات العامة القادمة سوف تجرى في إطار القواعد والأنظمة التي تتبعها اللجنة المؤقتة للانتخابات، فقد وضع مكتبي بالتعاون مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا مشروعا لقانون الانتخابات للبوسنة والهرسك، وسوف يقدم قريبا إلى السلطات في البوسنة والهرسك.

٣١ - ويواصل مكتبي مشاركته النشطة في المسائل المتعلقة بوسائط الإعلام. ويقوم مكتبي بإنشاء هيئة تأديبية وتنظيمية مؤقتة هي اللجنة الوسيطة للمعايير والتراخيص، لتنظيم جميع وسائط الإعلام في البوسنة والهرسك ومن بينها البث الإذاعي والتليفزيوني والصحافة والمنافذ الالكترونية الناشئة الأخرى. وعلاوة على ذلك، فإنها ستطالب جميع العاملين في البث الإذاعي والتليفزيوني في أرجاء البوسنة والهرسك بالحصول على ترخيص يحدد الحد الأدنى من المعايير الهيكلية والتحريرية للبث. وسيتضمن هذا إنشاء هيئة قضائية تتمتع بسلطات تخولها فرض جزاءات لضمان الامتثال. وستزود اللجنة بخبراء محليين ودوليين وستضم ممثلين لكلا الكيانين وللدولة.

٣٢ - وينبغي أن تتعاون سلطات التعليم في البوسنة والهرسك مع الكيانين في ميدان التعليم العالي، وأن تشجع على وجه الخصوص التحاق الطلاب من أرجاء البوسنة والهرسك بالتعليم العالي وأن تتعاون مع سلطات الكيانين بشأن مسألة التمويل. وفي هذا الميدان، ينبغي لسلطات التعليم أن تكفل تمتع المؤسسات بالحرية الأكاديمية والإدارة الذاتية، وأن تعزز تخريج أعداد كافية من المتخصصين المدربين وتشجع الدور الذي تضطلع به الجامعات بوصفها مكانا لإجراء حوار سلمي بين المجموعات.

العلاقات المتوازية الخاصة ومسائل الخلافة

٣٣ - بالنسبة لاتفاقات العلاقات المتوازية الخاصة، وهي على التوالي الاتفاق القائم بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجمهورية صربسكا والاتفاق القائم بين جمهورية كرواتيا وجمهورية اتحاد البوسنة والهرسك لم يجر بعد توفيقها مع اتفاق السلام ودستور البوسنة والهرسك. ويحث مكتبي الأطراف على أن تستأنف على الفور أنشطة أفرقتها العاملة التي أنشأها مكتبي في عام ١٩٩٧.

٣٤ - وأجريت مناقشات بشأن مسائل الخلافة مع الدول الخمس جميعها في جلسات عامة عقدت في بروكسل في الفترة من ٤ إلى ٦ شباط/فبراير ومن ٢٥ إلى ٢٧ آذار/مارس تحت رئاسة المفاوض الخاص بشأن مسائل الخلافة. وركزت المناقشات على الاتفاق المحتمل بشأن بعض المسائل المحددة المتعلقة

بالخلافة مثل المحفوظات والجنسية والمعاشات التقاعدية والمعاهدات والحقوق المكتسبة فضلا عن التوزيع المحتمل للممتلكات الدبلوماسية والقنصلية وبعض الأصول المالية لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة في الخارج. وقدم المفاوض الخاص خطة توفيقية إلى الدول الخمس من المتوقع أن يصل رد بشأنها في نهاية نيسان/أبريل. ونوقشت أيضا الاستنتاجات التي توصل إليها مؤتمر بون، ومنها إمكانية الحصول على السجلات والبيانات ذات الصلة بتسوية مسائل الخلافة.

٣٥ - ويلزم أيضا التصدي في المستقبل لمسائل الخلافة المعلقة الأخرى الواردة في مشروع الاتفاق الإطاري الموسع الذي قدمه المفاوض الخاص في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، وأيضا المسار الذي ستسير فيه المفاوضات بشأن هذه المسائل في المستقبل.

اللجان المشتركة

٣٦ - يشار في فروع هذا التقرير المتعلقة بالانتخابات إلى أنشطة اللجنة المؤقتة للانتخابات (المرفق ٣)، التي ترأسها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

٣٧ - وكان من دواعي تشجيع مكتبي التقدم المحرز في الشهور الأخيرة نحو الهدف المتمثل في تأمين تمويل كاف مستقر لدائرة حقوق الانسان ومكتب أمين مظالم حقوق الإنسان ولجنة المطالبات العقارية. واستجابة لاقتراحي المقدم إلى المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ (اتفاق) السلام، تعهد المانحان الأكبر (وهما الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية) بسداد كامل المبلغ المقترح تحت بند التمويل، وقدم عدد من الحكومات الأخرى مساهمات كبيرة لميزانيات المؤسسات لعام ١٩٩٨. بيد أن التزام حكومة البوسنة والهرسك بالإسهام بمبلغ ٠٠٠ ٢٠٠ مارك ألماني لكل مؤسسة من ميزانيتها لعام ١٩٩٧ لم يتحقق حتى الآن. وكان عدم تحقق ذلك من دواعي الانزعاج الشديد، لأنه كان من المتوقع زيادة إسهام حكومة البوسنة والهرسك زيادة مطردة بهدف تولي المسؤولية التامة في نهاية فترة الانتقال الخمسية، على النحو الذي شددت عليه استنتاجات بون.

٣٨ - وبينما يتواصل ازدياد عبء عمل المؤسسات الثلاث، لا تزال السلطات تبدي عجزا شديدا عن التعاون على تأمين تنفيذ قرارات هذه المؤسسات وتوصياتها تنفيذا فعالا. وينبغي تعزيز الآليات الكفيلة بتأمين الاحترام للقرارات النهائية الملزمة الصادرة عن دائرة حقوق الإنسان ولجنة المطالبات العقارية، فضلا عن تنفيذ توصيات أمين المظالم المعني بحقوق الإنسان وأمناء المظالم الاتحاديين. وقد شارك مكتبي بنشاط في رصد استجابات السلطات وفي تنسيق التدخل في الحالات التي لا تلبي فيها السلطات التزاماتها. وتجري صياغة التشريع التنفيذي اللازم لأعمال لجنة المطالبات العقارية، بينما قد يلزم أيضا تشريع لصالح لجنة حقوق الإنسان. وقد تحسن التنسيق فيما بين المؤسسات وتحقق تقدم ملحوظ من حيث تأثيرها في الإسهام في احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون في البوسنة والهرسك.

٣٩ - وواصلت لجنة المحافظة على المعالم الوطنية (المرفق ٨)، في جلستها السابعة المعقودة في بانيا لوكا في ١١ آذار/ مارس، أعمالها الهامة المتعلقة بمسألة ترميم التراث الثقافي في البوسنة والهرسك. وعلى وجه التحديد، توسعت اللجنة في اختيارها للمعالم والمواقع بحيث شمل ٧٠ عقارا في كلا الكيانين.

٤٠ - وحققت اللجنة المعنية بالشركات العامة تقدما ملحوظا فيما يختص بتنفيذ المرفق ٩ من اتفاق السلام، لا سيما فيما يختص بتنظيم السكك الحديدية وتشغيلها، إذ استؤنفت حركة السكك الحديدية فيما بين الكيانين، على الرغم من عدم انتظامها؛ وأبرم اتحاد البوسنة والهرسك وجمهورية صربسكا اتفاقا في الآونة الأخيرة تنشأ بمقتضاه شركة عامة مشتركة للسكك الحديدية تكون جزءا من شركة المواصلات. كما يبدو أن الإرادة السياسية تتجه إلى إنشاء شركات عامة مشتركة أخرى، إذ يستمر العمل في ميدان الطاقة الكهربائية (لا سيما نقلها)، كما تجري المناقشات في القطاعات الأخرى. ولا يزال مكتبي يشارك في هذا الأمر ويقدم الدعم النشط لأعمال هذه اللجنة.

الانتخابات

٤١ - منذ صدور تقريري الأخير، بدأت الاستعدادات، تحت إشراف اللجنة المؤقتة للانتخابات، لإجراء الانتخابات العامة في عام ١٩٩٨. وفي ١١ آذار/ مارس، وافقت هذه اللجنة على إجراء الانتخابات يومي ١٢ و ١٣ أيلول/سبتمبر لجميع مستويات الحكم، باستثناء المستوى البلدي. بيد أن الانتخابات ستجرى أيضا بالنسبة للبلديات الجديدة العشرة التي أنشئت في اتحاد البوسنة والهرسك وفقا للقانون المعتمد مؤخرا، المتعلق بالبلديات المجزأة والجديدة.

٤٢ - وقد زيد عدد أعضاء اللجنة المؤقتة للانتخابات، إذ ضم إليها ثلاثة أعضاء إضافيين، من غير الحزبيين ومن المنتسبين للحكومة، ونوابهم؛ وهذا من شأنه تحقيق المزيد من الشفافية للعملية الانتخابية والتنويع في مناقشات اللجنة.

٤٣ - وعدلت اللجنة قواعدها المتصلة بعضوية اللجان الانتخابية المحلية، وهي تعكف الآن على إدخال تعديلات على القواعد المنظمة لتسجيل الأحزاب والائتلافات السياسية. والمقصود بهذه القواعد الحد من عدد الأحزاب التافهة الشأن التي تشترك في العملية الانتخابية، ومطالبة الأحزاب بتقديم برامج سياسية تحدد القضايا وتمتثل لمبادئ اتفاق السلام، وتهيئة ما يلزم لاتخاذ ترتيبات ائتلاف مرنة تسمح لأحزاب المعارضة بأن تثبت أقدامها في الميدان السياسي. وبينما يتحقق التقدم في عمل اللجنة التنظيمي لا يزال من المتعين استكمال الكثير من المهام في الوقت المناسب فيما يختص بتسجيل الناخبين.

٤٤ - وبالتوازي مع التحضير للانتخابات العامة، شهدت الفترة المشمولة بالتقرير جهدا مشتركا مكثفا بذله مكتبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا للتوسط في عدد كبير من البلديات التي لم تتحقق فيها معايير التصديق النهائي. وكان الاتفاق قد تم في مؤتمر بون على أن تتقدم البلديات التي لم تتحقق فيها

الاشتراطات إلى المنظمة ومكتبي التماسا للتحكيم النهائي الملزم. وعلى الرغم من جهود الوساطة التي اضطلعنا بها سويا، تعين التحكيم في تسع بلديات.

٤٥ - وهذه هي البلديات التي التمست التحكيم: بوسانسكي برود، وفوتشا، وغورني فاكوف، وكرسفو، ونوفي ترافنيك، وبروزور، وسربرنيتشا، وستولاتش، وزيبتشه. وفي نهاية آذار/ مارس، لم تكن بلديات فوتشا، وكرسِفو، وبروزور، وسربرينتشا قد نفذت قرارات التحكيم. وجدير بالذكر أن تلك القرارات نهائية ملزمة وغير قابلة للاستئناف.

٤٦ - وهناك حاجة مستمرة إلى رصد تنفيذ النتائج التي أسفرت عنها الانتخابات البلدية. وعلى ضوء هذا، اتخذ في اللجنة المؤقتة للانتخابات قرار يقضي بأن يحتفظ رئيس بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بوصفه رئيسا للجنة، بسلطة تقديرية تخوله أن يسحب خلال الشهور الستة التالية للتصديق النهائي ذلك التصديق من أية بلدية تنتهك القواعد والأنظمة أو الشروط المقبولة.

<u>قضايا الاتحاد</u>

٤٧ - ظل مكتبي يركّز انتباهه على قضايا الاتحاد.

٤٨ - وعقب تحكيم مكتبي بشأن إنشاء بلدية جديدة في أوسورا، اعتمدت الجمعية البرلمانية في كانون الثاني/ يناير قانون البلديات المجزأة والجديدة. وكان اعتماد هذا القانون قد تعرقل طوال ما يقرب من سنة، وكان سببا في منازعات خطيرة بين حزب العمل الديمقراطي والاتحاد الديمقراطي الكرواتي أعاقت التقدم بشأن قضايا هامة أخرى.

٤٩ - وبالإضافة إلى ذلك، اعتمدت الجمعية البرلمانية أخيرا مجموعة تشريعات بشأن الإسكان والممتلكات، بما يتمشى مع المرفق ٧ (القانون المنظم لإعمال القانون المتعلق بممتلكات المواطنين العقارية المهجورة مؤقتا، والقانون المتعلق بوقف إعمال قانون الشقق المهجورة والقانون الناسخ لقانون علاقات الإسكان). وقد بات من المتعيَّن مراقبة تنفيذ هذه القوانين مراقبة دقيقة، بل وتوجيه التنفيذ إذا استدعى الأمر.

٥٠ - وبفضل الوساطة المكثفة التي تولتها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومكتبي، كانت نتائج الانتخابات البلدية التي جرت عام ١٩٩٧ قد نفذت بنجاح مع حلول آذار/ مارس. وسيتعين مراقبة عدة بلديات في الاتحاد لضمان احترام الاتفاقات المبرمة بين الأحزاب. والأمل معقود على أن يؤدي إنشاء سلطات بلدية تعمل على قدم وساق، وتمثِّل كلا من السكان المحليين والسكان المشردين، دورا هاما لإنجاز عملية العودة في الاتحاد.

٥١ - وظلت الحالة السياسية والأمنية في الاتحاد تتحسن بصفة عامة، على الرغم من وقوع حوادث أمنية وعدم حدوث تقدم ملموس في ميدان العودة. وأسهم في خلق هذه الحالة النجاح في إنشاء قوة شرطة

مشتركة في معظم الكانتونات والتقدم المحرز مؤخرا في إصلاح النظامين القضائيين في الكانتونين اللذين يتمتعان بنظام خاص.

٥٢ - ولا زالت هناك أدلة تشير إلى أن هياكل "جمهورية البوسنة والهرسك" و "جمهورية الهرسك - البوسنة الكرواتية" تعمل رغم أنه كان من المقرر تفكيكها بعد إنشاء الهياكل الاتحادية ومؤسسات البوسنة والهرسك المشتركة. وسيواصل مكتبي جهوده لتفكيك هذه الهياكل الموازية.

جمهورية صربسكا

٥٣ - خلال الفترة المستعرضة، حدثت تطورات سياسية ملحوظة في جمهورية صربسكا. إذ تولت السلطة في ١٨ كانون الثاني/يناير حكومة جمهورية صربسكا الجديدة برئاسة رئيس الوزراء دوديك، وذلك في الدورة الثانية للجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا، المنتخبة بأغلبية تشمل نوابا كان معظم ناخبيهم من المشردين في الاتحاد. ولم تنتخب الحكومة الجديدة إلا بعد أن استنفدت الزعامة السابقة الكائنة في بالي، من خلال نواب الحزب الديمقراطي الصربي والحزب الراديكالي الصربي، كل السبل والإمكانيات المتاحة لعرقلة التصويت. وانتخاب حكومة جديدة يمثّل خطوة كبرى على طريق تحقيق الديمقراطية في جمهورية صربسكا، كما يحتمل أن يمثل نقطة تحول في تنفيذ اتفاق السلام عموما.

٥٤ - وبفضل جهود مكتبي، وبالتعاون الوثيق مع قوة تثبيت الاستقرار وقوة الشرطة الدولية، لم يؤد انتخاب الحكومة الجديدة إلى ما كان يخشى كثيرا من انقسام جمهورية صربسكا إلى قسمين غربي وشرقي ولا إلى مقاومة نشطة ضدها على الساحة. فبتأثير الإقناع المناسب الذي تولاه مكتبي، قرر الحزب الديمقراطي الصربي (الذي فقد السلطة للمرة الأولى منذ إنشائه قبل ثمان سنوات تقريبا) والحزب الراديكالي الصربي عدم اللجوء إلى المواجهة، واختارا بدلا من ذلك القيام بدور حزبين معارضين.

٥٥ - ورغم أن الحكومة الجديدة، التي لا تزال صربية بحتة، لم يمض عليها في الحكم أكثر من شهرين، فإنها قد أبدت فعلا تصميمها على الاضطلاع بجهود جدية للتنفيذ وعلى تحسين التعاون فيما بين الكيانين. كما شرعت في معالجة الحالة الاجتماعية والاقتصادية الخطيرة في الكيان. وبفضل الدعم الميزانوي القصير الأجل الوارد من المانحين الدوليين، الذي يخضع تقديمه لإدارة ومراقبة من قبل مكتبي، نجحت الحكومة في تهدئة حالات التوتر الاجتماعي بدفعها المرتبات التي طال تأخيرها لفئات عديدة من الموظفين العموميين.

٥٦ - وبنهاية آذار/ مارس، أحكمت الحكومة سيطرتها على السلطات العسكرية والشرطية والقضائية والجمركية، فضلا عن مكتب المدعي العام. وتمثّل عمليات القبض في الآونة الأخيرة على موظفي الجمارك السابقين ورجال الأعمال المتهمين بالغش الجمركي والتهرب الضريبي علامة واضحة على اعتزام مكافحة الفساد والتهريب المنظم.

٥٧ - وقدم مكتبي بعض الدعم إلى الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا رغبة منه في دعم الممارسة الديمقراطية والتعددية في جمهورية صربسكا. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقدت الجمعية أربع دورات. وتمكن الائتلاف الحكومي، على الرغم من أغلبيته الشديدة الهشاشة، من اتخاذ العديد من القرارات الهامة، ومن بينها إلغاء جميع القوانين التي اعتمدتها الجمعية الوطنية السابقة منذ حلتها رئيسة جمهورية صربسكا، السيدة بلافسيتش، رسميا في تموز/يوليه عام ١٩٩٧. كما اعتمدت الميزانية واتخذ قرار بشأن نقل مقر الحكومة ومؤسساتها من بالي إلى بانيا لوكا.

وسائط الإعلام

٥٨ - إن استراتيجيتي الإعلامية - التي تستند إلى ثلاث دعامات، هي: (١) التدخل التحريري وإعادة تشكيل وسائط الإعلام وتنظيمها، (٢) وتشجيع وسائط الإعلام المستقلة وتوفير المصادر الإعلامية البديلة، (٣) الحملات الإعلامية العامة الواسعة النطاق - تنفذ الآن على قدم وساق. وهدفنا الرئيسي هو تحطيم ما تمارسه الحكومة والأحزاب السياسية من تحكم إعلامي متسم بسيطرة الفكر الواحد وإعادة تنظيم المسرح الإعلامي بما يتمشى والمعايير المعترف بها دوليا. وقد أدى التحكم السياسي في الإعلام إلى حرمان شعب البوسنة والهرسك من المعرفة اللازمة لتكوين الأحكام المدروسة بشأن العملية السلمية. وضبط الميزان فيما يتعلق بالتمتع بالإعلام الموضوعي يمثل أولى أولوياتي الملحة على الطريق نحو انتخابات أيلول/سبتمبر؛ وإنني أعتقد أن أنجع وسيلة لتحقيق هذا هي دعم هذه الاستراتيجية الإعلامية. ومن المتعين التشديد على الحاجة الملحة إلى تمويل كاف لهذه الاستراتيجية.

٥٩ - وفيما يتعلق بالدعامة الأولى التي تقوم عليها استراتيجيتي، تحسنت حالة هيئة الإذاعة والتلفزيون الصربية بصورة مثيرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. إذ تمضي عملية إعادة تشكيل تلك الهيئة بنجاح على نحو يتمشى مع اتفاق إعادة التشكيل الذي وقعته جمهورية صربسكا. ويباشر المدير الدولي أعماله ويلقى قدرا طيبا من التعاون. وإحدى الدلائل الأولى على هذا التعاون هي عودة المعدات التي كانت قد أزيلت من فليكي زيب. وتجري حاليا محادثات لضمان أمن مواقع الإرسال، مما يسمح بانسحاب جنود قوة تثبيت الاستقرار من تلك الأماكن. وبالإضافة إلى ذلك، أعيد إنشاء شبكة هيئة الإذاعة والتلفزيون الصربية بأكملها، وجرى مرة أخرى تشغيل الوصلات المباشرة الرابطة بالاستوديوهات الإقليمية، بما فيها استوديوهات بالي. وفي الآونة الأخيرة، قام مجلس محافظي الهيئة الجديد، الذي عينته الجمعية الوطنية مؤخرا وفقا للنموذج الموصى به من مكتبي، باعتماد النظام الأساسي للهيئة.

٦٠ - وبعد التوفيق في إعادة تشكيل الهيئة في جمهورية صربسكا، سيمتد التركيز على هذا الجهد ليشمل الاتحاد. وقد بدأت فعلا خطة إعادة تشكيل هيئة الإذاعة والتلفزيون في البوسنة والهرسك. وعقدت اجتماعات أولية مع ممثلي الطائفتين الرئيسيتين في الاتحاد بهدف إنشاء شبكة تلفزيون اتحادية جديدة تستند إلى إعادة تنظيم هيئة إذاعة وتلفزيون البوسنة والهرسك التي تخاطب الرأي العام الكرواتي أيضا. كما تتجه النية إلى إنشاء قناة ثالثة تشكل مشروعا للتعاون بين التلفزيون الاتحادي الجديد وهيئة الإذاعة

والتلفزيون بجمهورية صربسكا من شأنه أن يوجد هيئة بث تلفزيوني عامة حقا تغطي البوسنة والهرسك كلها.

٦١ - وستعالج اللجنة الوسيطة لمعايير الترخيص لوسائط الإعلام القضايا الأعم التي ينطوي عليها تنظيم وسائط الإعلام في البوسنة والهرسك. وتستهدف هذه اللجنة الوسيطة ضمان انصياع جميع القائمين بالإذاعة وجميع المنافذ الإعلامية لمجموعة معايير دنيا تستند إلى المبادئ الديمقراطية الغربية. وإنشاء هذه اللجنة يسير قدما وفقا للجدول. وقد عين فريق رفيع المستوى من خبراء الإعلام الاستشاريين لكي يضعوا الهيكل اللازم لذلك. ولجنة الترخيص الفرعية هي العنصر الأول الذي ستستهل به عملية إنشاء اللجنة الوسيطة. وسيجري استيعاب لجنة الخبراء الإعلاميين التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا تدريجيا، وبالتشاور مع تلك المنظمة. وستظل اللجنة الوسيطة تؤدي مهامها ريثما تنشأ لجنة أو لجان دائمة قانونية الطابع في ظل قوانين الكيانات وقوانين الدولة الجديدة المتعلقة بوسائل الإعلام وبالاتصالات السلكية واللاسلكية. وفي هذه الأثناء، ستكون اللجنة الوسيطة مسؤولة أيضا عن إدارة الانتقال إلى هذه الهياكل القانونية الطابع، كما ستكون مسؤولة خلال إعداد القوانين اللازمة.

٦٢ - وفيما يتعلق بالدعامة الثانية من دعامات استراتيجيتي، فإن المشروع الإعلامي الأضخم والأكثر طموحا هو شبكة الإذاعة المفتوحة. وقد أثبت عدد من المسوح والأعمال البحثية المستقلة، لا سيما المسح البحثي المعنون "Prism"، المنفذ بتكليف من وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، أن تلك الشبكة تحدث تأثيرا جديا على الساحة التلفزيونية في البوسنة والهرسك. وفضلا عن ذلك، فقد تأكدت أهميتها السياسية بالبيانات الصادرة عن الزعماء والساسة المعارضين الكرواتيين، الذين أقروا بأنها تمثل أحد المنافذ القليلة المتاحة للنقاش السياسي خارج معقل الأحزاب السياسية القومية القائدة. والمشكلة الكبرى التي تواجه تلك الشبكة الآن هي عدم إمكان التنبؤ بتدفق التمويل. إلا أن الدلائل تشير إلى ازدياد تفهم المجتمع الدولي للحاجة الملحة التي تدعو إلى الإبقاء على هذا المشروع؛ وإنني أتوقع أن يشهد الاجتماع القادم المقرر عقده لإعلان التبرعات لوسائط الإعلام استجابة طيبة لاحتياجات التمويل غير الملباة.

٦٣ - والحملة الإعلامية العامة هي الدعامة الثالثة لاستراتيجيتي. وتتجه النية إلى تزويد سكان البوسنة والهرسك جميعا بإعلام واضح لا يكبله الجمود العقائدي. وعناصر الإنتاج تجري الآن في مجراها، حيث يوجد فريق في مسرح العمل ويؤدي دوره بتعاون وثيق مع المنظمات الدولية. ويمضي التحضير للبرنامج التجريبي الأول مشفوعا بفقرة إعلانية؛ ويتوقع اكتمال هذه المرحلة في القريب العاجل.

عودة اللاجئين والمشردين

٦٤ - يتمثل أحد الانجازات الرئيسية خلال الفترة المشمولة بالتقرير في عقد مؤتمر العودة إلى سراييفو في شباط/فبراير برئاسة مشتركة تضم مكتبي وحكومة الولايات المتحدة واللجنة الأوروبية. وقد اتفق ذلك المؤتمر على خطوات محددة تتخذها السلطات والمجتمع الدولي لجعل سراييفو بمثابة كانتون نموذجي لعودة الأقليات وللتعايش بين القوميات المتعددة. وبينما أحرز قدر طيب من التقدم في مجالات التعليم

والتوظيف وإزالة الألغام، لم تحقق سلطات البوسنة والهرسك إنجازات في قطاعي الإسكان والأمن العام اللذين يتسمان بأهميتهما الشديدة. وينظر مكتبي الآن في اتخاذ تدابير تصحيحية في هذا الشأن.

٦٥ - وأحرز مزيد من التقدم في عمليات العودة إلى برتشكو، حيث كاد يكتمل التعمير في القرى الست الأصلية المحددة للمرحلة الأولى من عمليات العودة. وقد استهدفت هذه المرحلة المناطق المدمرة من قبل في خطوط الجبهة السابقة. وقد أشركت إدارة برتشكو المتعددة الإثنيات، المنشأة مؤخرا، في الجهود الرامية إلى معالجة التحدي الأعقد المتمثل في العودة إلى جهات متاخمة للجهات المأهولة بالمشردين وإلى المدينة نفسها.

٦٦ - وقد اعتمد كانتون الهرسك - نيريتفا، في ٢٠ آذار/ مارس، إجراءات عودة جزئية إلى ثماني بلديات من البلديات الأربعة عشر. ولم يكن النجاح حليف المفاوضات المكثفة الرامية إلى إدراج البلديات الست الباقية الكائنة في مدينة موستار في الخطة، بسبب رفض البلديات الثلاث ذات الأغلبيات الكرواتية التعاون على أساس المبادئ المقررة.

٦٧ - وكان من دواعي تشجيعي إحراز ستولاتش بعض التقدم بشأن عودة الأقليات منذ إقالة العمدة بناء على طلبي في مطلع آذار/ مارس. وإنني أعمل في تعاون وثيق مع قوة تثبيت الاستقرار وقيادة الاتحاد الديمقراطي الكرواتي لضمان وقف عمليات إحراق البيوت، التي تحدث بين آونة وأخرى وتشوه الصورة في تلك الجهة، وقفا نهائيا على الفور.

حرية التنقل

٦٨ - في ٢ شباط/فبراير، أدخل نظام لوحات الترخيص الموحدة بعد جهد محكم التنسيق بذله مكتبي وقوة الشرطة الدولية. وقد صدرت حصة أولية، قدرها ٠٠٠ ٢ لوحة، لكل من الاتحاد وجمهورية صربسكا. وبالإضافة إلى ذلك، عكف مكتبي والقوة على إعداد وثيقة تسجيل مشتركة للمركبات ستصدر لمن يحصلون على لوحات الترخيص الجديدة. وهناك حصة ثانية، تقدر بنحو ٠٠٠ ٢٠٠ لوحة ترخيص، تجري طباعتها الآن وستوزع في شتى أنحاء البلد.

٦٩ - والطلب على هذه التراخيص من أصحاب السيارات واهتمامهم بها هائلين، مما يعبر عن رغبة قوية في التمتع بحرية التنقل التامة. ورغم أن لوحة الترخيص الموحدة الجديدة لم تتح بعد بأعداد كافية حدثت زيادة ملحوظة في أعداد المركبات التي تعبر خط الحدود الفاصل بين الكيانين حتى وهي تحمل لوحات قديمة.

٧٠ - ولم يكن مرضيا التقدم المحرز بشأن حرية تنقل مواطني جمهورية صربسكا (في البوسنة والهرسك) والصرب المشردين من كرواتيا في جمهورية صربسكا عبر حدود البوسنة والهرسك إلى كرواتيا. وقد جرى بحث هذه المسألة مرارا مع الحكومة الكرواتية التي تواصل وضع العراقيل بشأن التأشيرات وغيرها.

٧١ - وفي ٢٥ شباط/فبراير و ١٢ آذار/ مارس ١٩٩٨، عـُقد الاجتماعان الثالث والرابع للجنة الحدود في بانيا لوكا وسلافونسكي برود. وقـد تركـَّز الاهتمام فـي الاجتماعين على الجمارك والهياكل الأساسية. ولا يزال مكتب الشؤون الجمركية والمساعدة الضريبية التابع للجنة الأوروبية ينجز عملا طيبا بشأن مسائل الجمارك، وتتجه الجهود الجارية إلى فتح معابر الحدود بين جمهورية صربسكا وكرواتيا أمام البضائع ذات الرسوم المرتفعة. كما بحثت مسألة توفير تسهيلات الصحة الحيوانية والنباتية وقيودها عند المعابر. وتم التوصل إلى اتفاق بشأن فتح معبر غراديسكا أمام البضائع المرتفعة الرسوم وتوفير مرافق الفحص البيطري. وقد بدأت هذه العمليات في ٢٣ آذار/ مارس.

٧٢ - ولا تزال مسائل الهياكل الأساسية تستلزم الاهتمام. وفي الفترة المشمولة بالتقرير، ركـَّز مكتبي جهوده على فتح طرق الملاحة في نهر سافا، واستئناف حركة السكة الحديدية بين البوسنة والهرسك وكرواتيا وإعادة بناء الجسور على نهري أونا وسافا. ويجري الآن إعداد بروتوكولات واتفاقات من شأنها تحسين احتمالات حرية التنقل أمام للأشخاص والبضائع.

٧٣ - ولا تزال إعادة تشكيل الشرطة غير منتهية في كانتونين تابعين للاتحاد. وفي ٦ شباط/فبراير، وضع مكتبي، بالاشتراك مع قوة الشرطة الدولية، إجراءات تنفيذ منسقة ستأخذ بها السلطات الاتحادية لكي تنهي العملية. كذلك، سيتعيـَّن على القوة، بعد انتهاء تلك العملية في الكانتونين المتبقيين، أن تعمل في تعاون وثيق مع سلطات الاتحاد لكي تزيد من قدرات الشرطة الاحترافية وتوالي التنويع في تكوينها القومي.

٧٤ - وإعادة تشكيل الشرطة تمضي قـُدما إلى الأمام في جمهورية صربسكا، وإن كان ذلك يتحقق بمعدل غير كاف.

المفقودون والمقابر الجماعية

٧٥ - لا تزال قضية المفقودين تتسم بحساسية شديدة وغالبا ما تتلاعب بها جهات مختلفة لأغراض سياسية. ولا يزال الفريق العامل المعني بالمفقودين، الذي ترأسه لجنة الصليب الأحمر الدولية، يتيح لممثلي رابطات الأسر أن تتصل اتصالا مباشرا بالسلطات المحلية ذات الصلة.

٧٦ - وقد خطت اللجنة المشتركة المعنية باستخراج الجثث، التي يرأسها مكتب الممثل السامي، خطوة هامة إلى الأمام. وهذه اللجنة، المؤلفة من ممثلين للأطراف الثلاثة، هي المحفل الرئيسي الذي يكفل لكل طرف أن يستخرج الجثث من أراضي الطرفين الآخرين. وخلال عمليات استخراج الجثث التي جرت في آذار/ مارس، أمكن للمرة الأولى العمل دون تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل تطبيقا تاما. إذ بدأ فريق من جمهورية صربسكا عمليات استخراج للجثث في يايتشي في ٢ آذار/ مارس، وبدأ الفريق الكرواتي استخراج الجثث في جهة كاكاني بعد ذلك بيومين، بينما بدأ الفريق البوسني أعمالا مماثلة في غرب موستار في منتصف آذار/ مارس. والعمل مستمر بنفس الطريقة التعاونية؛ وحتى الآن استخرج نحو ٢٥٠ جثة فيما يتراوح بين ٢٠ و ٣٠ موقعا صغيرا في أربع جهات رئيسية منذ مطلع آذار/ مارس.

٧٧ - وتجري عمليات الاستخراج بمساعدة من المجتمع الدولي. وتقدم هيئة "الأطباء المناصرون لحقوق الإنسان" مساعدات تتمثل في الدراية الفنية والعلمية، وذلك برعاية اللجنة الدولية المعنية بالمفقودين، التي توفر أيضا التمويل اللازم لإزالة الألغام ولتوفير مواد الطب الشرعي. وتساعد الأمم المتحدة من خلال زيارات للمواقع بهدف تقييم الألغام، بينما تراقب قوة الشرطة الدولية قوة الشرطة المحلية المسؤولة عن الأمن في المواقع. أما قوة تثبيت الاستقرار، فهي توفر الأمن في الجهات وإمكانيات الإخلاء في حالات الطوارئ.

حقوق الإنسان

٧٨ - خلال الفترة المشمولة بالإبلاغ، وقعت حوادث عديدة انتهكت فيها حرية التنقل خلال الزيارات التقييمية التي قام بها عائدون محتملون، كما وجدت ادعاءات مستمرة تتحدث عن التحرش بأفراد من فئات تنتمي إلى الأقليات في جميع المناطق الكبرى وعن تخويفهم. ومن دواعي القلق الشديد الحالة الناشئة في بلدية تِسليتش، حيث انطلقت تسعة ادعاءات خطيرة تتحدث عن إساءة معاملة الشرطة للناس منذ تولى قائد الشرطة الحالي منصبه في أواخر تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٩٧، ومن بينها خمس حالات نشأت منذ صدور تقريري الأخير. وأجرت قوة الشرطة الدولية تحقيقا في هذه الحالات، فضلا عن ادعاءات تتحدث عن عدم استجابة شرطة تسليتش المحلية استجابة فعالة لانتهاكات أخرى ماسة بحقوق الإنسان. ومن الضروري تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير قوة الشرطة الدولية تنفيذا تاما. ولا تزال أعمال تدمير الممتلكات وأعمال العنف الموجهة ضد العائدين وضد المقيمين من أبناء الأقليات، في أماكن مثل درفار وستولاتش وترافنيك، تعرقل عودة اللاجئين والمشردين.

٧٩ - وقد تحققت أوجه تقدم ملحوظة فيما يتعلق بقوانين الممتلكات والإسكان. وبفضل اعتماد هذه القوانين، وضعت الجمعية الوطنية للاتحاد الإطار القانوني الضروري لعودة اللاجئين والمشردين إلى ديارهم التي كانوا يسكنونها قبل الحرب.

٨٠ - وقد تحول مركز الاهتمام في الاتحاد الآن إلى المهمة العسيرة المتمثلة في ضمان تنفيذ هذه القوانين تنفيذا شاملا عاجلا، بطريقة تتفق معها نصا وروحا. وفي الوقت نفسه، أنشأت حكومة جمهورية صربسكا الجديدة فريقا عاملا لإعداد تعديلات يراد إدخالها على قوانين الممتلكات والإسكان. وقد أعدت مشاريـــع أوليـــة، ويعمل مكتبي الآن مع سلطات جمهورية صربسكا لضمان تطابق القوانين المقترحة مع المرفق ٧ واتساقها مع القوانين المعتمدة داخل الاتحاد.

توطيد سيادة القانون وتعزيز التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة

٨١ - لا يزال إصلاح النظام القضائي يمثل أولوية خلال عام ١٩٩٨. واتخذ، إثر استنتاجات مؤتمر بون، عدد من الخطوات لضمان الإسراع بإحراز التقدم في هذا الميدان، بما في ذلك تعزيز تنسيق مكتبي للأنشطة. ويشكل الرصد الفعال للنظام القضائي شرطا سابقا لإنجاز هذا العمل، ويحظى اقتراح بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك الداعي إلى زيادة الموارد من أجل أداء هذه المهمة الحاسمة بتأييد قوي.

٨٢ - ومرة أخرى، أكدت التطورات الأخيرة أن العيوب التي تشوب عملية التعيينات القضائية تعرض استقلالية الجهاز القضائي وفعاليته للخطر. وهناك حاجة إلى عملية شاملة لأجل ضمان استناد التعيينات القضائية إلى الجدارة وليس إلى معايير سياسية، وتأمين تمثيل المجموعات الإثنية كافة في النظام القضائي تمثيلا عادلا. وينبغي في ذات الوقت دعم تنظيم برامج تدريبية للمهنيين القانونيين، بما في ذلك اتخاذ مبادرة لإقامة معهد للتدريب القضائي لأجل البوسنة والهرسك. وقد سارت الجهود الرامية إلى إنشاء لجنة تعاون قضائي مشتركة بين الكيانات بخطى حثيثة بفضل قرار رئاسة البوسنة والهرسك القاضي بإقامة اللجنة. غير أن التعيينات اللازمة في اللجنة لم تتم بعد. ولذلك، فإن اللجنة لا تؤدي عملها.

٨٣ - وفي كانون الثاني/يناير، احتجز الجنود التابعون لقوة تثبيت الاستقرار رجلا صربيا بوسنيا في بيليينا اتهمته المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة بارتكاب جرائم حرب. وفي نفس الوقت، زاد التعاون بشكل محسوس مع جمهورية صربسكا بعد أن سلم ثلاثة صربيين بوسنيين أنفسهم طوعا لجنود قوة تثبيت الاستقرار في شباط/فبراير وسلّم صربي بوسني آخر نفسه في آذار/ مارس. ومع ذلك، فإن شخصين (كرواتيين) صدرت بحقهما عريضتا اتهام علنيتان لا يزالان طليقين في الاتحاد، بينما لم يعتقل ٤٧ صربيا اتهمتهم علنا المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا سابقا.

٨٤ - واعتقلت سلطة الاتحاد خلال الشهر المنصرم ثلاثة رجال من صرب البوسنة بتهم ارتكاب جرائم حرب: وقد أطلق في وقت لاحق سراح أحد الثلاثة بعد أن قبل قاضي التحقيق ادعاءه وقوع خطأ في تحديد هويته. وفي حالة واحدة، أصدرت قوة الشرطة الدولية تقريرا ينتقد بشدة الطريقة التي تم بها الاعتقال والاستجواب، ويتضمن توصيات عامة لإصلاح إجراءات الشرطة. وإذ أثارت تلك الاعتقالات بعض الشواغل في إطار (اتفاق روما) قواعد الطريق، فقد ردت سلطات الاتحاد بسرعة لكي تعالج المشاكل التي تم تبينها. ومع ذلك، فإن من الأمور الأساسية أن يمتثل كل من الاتحاد وجمهورية صربسكا "لقواعد الطريق" امتثالا دقيقا، بما في ذلك الاشتراط القاضي بتقديم ملف وتلقي الجواب من المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا قبل القيام بأي عملية اعتقال. وسوف يواصل مكتبي أعماله لضمان فهم "قواعد الطريق" وتنفيذها على نحو كامل خلال الأشهر المقبلة.

٨٥ - ولا يزال مكتبي يشارك بنشاط في الجهود الجارية لإصلاح الإطار القانوني المنطبق على المنظمات غير الحكومية، من أجل تهيئة بيئة قانونية وأمنية لائقة تدعم تنمية منظمات المجتمع المدني. فوجود المنظمات غير الحكومية حيوي للتعددية والديمقراطية، وهي تمثل وسائل هامة للاتصال والتعاون فيما بين المجتمعات المحلية في مختلف مناطق البوسنة والهرسك. ويعوق الإطار القانوني الراهن نمو المنظمات غير الحكومية، ولا سيما المنظمات التي تضطلع بأنشطة على صعيد البلد ككل. ويؤيد مكتبي الجهود المحلية المنطلقات الرامية إلى صوغ إطار تشريعي سليم ينظم ويحفز أنشطة منظمات غير حكومية من قبيل النقابات العمالية ومجموعات المواطنين والرابطات الثقافية والرياضية في كل من الكيانين. وقد اعترفت سلطات كل من جمهورية صربسكا والاتحاد بوجود حاجة إلى إطار تشريعي شامل وأعربت عن رغبتها في دعم تلك العملية.

الإصلاح الاقتصادي وإعادة البناء

٨٦ - طالب مؤتمر بون بأن تتوصل السلطات المختصة في البوسنة والهرسك إلى اتفاق بشأن عدد كبير من المسائل ذات الصلة في ميدان الإدارة الاقتصادية. وقد أحرز قدر كبير من التقدم بخصوص العملة الموحدة وقانون التعريفات الجمركية وقانون الاستثمارات الأجنبية وميزانيات الدولة والكيانين لعام ١٩٩٨.

٨٧ - وحيث أنه تعذر على هيئة رئاسة البوسنة والهرسك التوصل إلى اتفاق نهائي بشأن تصميمات العملة الموحدة، فقد اضطررت إلى استخدام ولايتي لأغراض التحكيم. وقد قدمت التصميمات الخاصة بالأوراق النقدية إلى الجمهور؛ وسوف تصدر تلك الأوراق في بداية أيار/ مايو. ومن شأن العملة الموحدة أن تسهل الاتجار بين الكيانين وتساهم في تعزيز اقتصادهما على نحو متبادل.

٨٨ - وقد قرر الاتحاد الأوروبي وحكومات السويد وكندا وهولندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية، بناء على طلبي، تقديم دعم استثنائي لميزانية الحكومة الجديدة في جمهورية صربسكا. وتستخدم تلك الأموال لتصفية متأخرات المرتبات في جميع القطاعات العامة، باستثناء وزارتي الداخلية والدفاع. وبلغت المساهمات المحصلة لحد الآن نحو ١٨ مليون مارك ألماني.

٨٩ - وأحرز، خلال الفترة قيد الاستعراض، قدر هام من التقدم فيما يتعلق بالمشاريع الجديدة التي يمولها المانحون الرئيسيون. وقد شرع البنك الدولي في تنفيذ مشروعين كان قد أعلن تبرعه لهما بـ ٢٧ مليون دولار. وستبلغ التكاليف الكلية للمشروعين ١٠٩ ملايين دولار، منها ٦٥ مليون دولار لإعادة البناء في جمهورية صربسكا و ٤٤ مليون دولار لمشروع غاز في اتحاد البوسنة والهرسك. وفضلا عن ذلك، صدق البرلمان على مشروع يتعلق بالطاقة ممول من المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير بقيمة ١٥ مليون دولار، كما تمت الموافقة مؤخرا على مشروع للاتصالات السلكية واللاسلكية قيمته ٢٠ مليون يدولار. وسوف توقّع اللجنة الأوروبية، في ٢ نيسان/أبريل، على عقود قيمتها ٦٩ مليون دولار. وتشكل تلك العقود جزءا من برنامج متكامل لإعادة البناء والعودة تبلغ القيمة الإجمالية لمشاريعه ١٤١ مليون دولار. وسوف يوفر هذا المشروع مساكن جديدة لنحو ٠٠٠ ٢٠ نسمة. وإضافة إلى ذلك، وقّعت الجماعة الأوروبية على مذكرة تفاهم تواصل بمقتضاها في عام ١٩٩٨ تنفيذ مشروع إزالة الألغام الراهن، وقيمته ١١ مليون دولار. وأعلنت التبرع بمبلغ إضافي قدره ٢,٧ من ملايين الدولارات.

٩٠ - واعتمدت الجمعية الوطنية في آذار/ مارس ميزانية جمهورية صربسكا لعام ١٩٩٨. كما سيعتمد برلمان اتحاد البوسنة والهرسك عما قريب ميزانية الاتحاد. وقد تضمنت الميزانيتان اعتمادات لميزانية الدولة وخدمة الديون الخارجية. وهناك تحويلات تلقائية بالنسبة لكلا البلدين وفقا لما طالب به مؤتمر بون، ولكن لم يتم بعد التوصل إلى اتفاق نهائي بشأن هذه المسألة مع صندوق النقد الدولي.

٩١ - وأوقفت حكومة جمهورية صربسكا، بإيعاز مني، برنامج الخصخصة الجاري. فقد افتقدت عملية الخصخصة إلى الشفافية، ولذلك اعتبرت غير مقبولة. ويجري، بمساعدة من وكالات مانحة دولية عديدة، تصميم برنامج جديد من شأنه أن ييسر الانتقال إلى اقتصاد سوقي يقوم على الاستثمار الخاص.

٩٢ - ولا يزال برنامج الخصخصة في اتحاد البوسنة والهرسك في مرحلة الإعداد. غير أن البرلمان أجاز معظم القوانين الأساسية. وقد أثيرت بعض الشكوك بشأن مصير الأصول التي كانت إما ملكية اجتماعية أو مملوكة لدولة البوسنة والهرسك بتشكيلتها الداخلية السابقة المسماة جمهورية البوسنة والهرسك. والغرض من قانون الخصخصة هو تهيئة الكيانين لبيئة قانونية آمنة لعملية الخصخصة.

٩٣ - وتمت في مطلع شباط/فبراير أول عملية لنقل البريد وتوزيعه فيما بعد الحرب من سراييفو إلى بانيا لوكا. وقد أسفرت المفاوضات الإضافية التي أجراها مكتبي عن إبرام اتفاق في ٢٥ آذار/ مارس، بشأن نص مذكرة تفاهم تتعلق باستئناف عملية نقل البريد بين الكيانين. وقد أبدت الأطراف رغبة شديدة في المضي قدما وبحث الخيارات بخصوص إعادة هيكلة ذلك القطاع.

٩٤ - وخلال فترة الإبلاغ شهدت الروابط الهاتفية بين الكيانين تحسنا ملحوظا. وبفضل مشروع الجماعة الأوروبية لإعادة البناء، الذي أقام الأسس في جمهورية صربسكا، تم في أواخر آذار/ مارس تشغيل ثلاث وصلات تبلغ طاقة كل منها ثلاثون خطا هاتفيا. وقد أجرى مكتبي مفاوضات بشأن تشغيل ٣٠ خطا إضافيا بين سراييفو وبانيا لوكا ستكون متاحة في بداية نيسان/أبريل. كما اجتمعت لجنة الاتصالات السلكية واللاسلكية مرتين لمناقشة المسائل المتعلقة بالاتصالات السلكية واللاسلكية بين الكيانين وعلى المستوى الدولي. كما أحرز قدر كبير من التقدم في وضع قانون على صعيد الدولة بشأن الاتصالات السلكية واللاسلكية.

٩٥ - ويعد وضع مجموعة جديدة من القوانين الجمركية أساسيا لتكميل النظام القانوني الجديد الخاص بالجمارك. ويوشك فريق عامل، بمساعدة خبراء من مكتب الشؤون الجمركية والمساعدة الضريبية التابع للجنة الأوروبية، على التوصل في وقت قريب إلى اتفاق بشأن نص نهائي لمجموعة القوانين. وسوف تحل المجموعة الجديدة محل قانون السياسات الجمركية المؤقت الساري، كما ستُستحدث إجراءات جمركية حديثة تستند إلى مجموعة القوانين الجمركية الأوروبية القائمة وغير ذلك من التشريعات الدولية.

٩٦ - وترأس مكتبي، في إطار الجهود الرامية إلى مكافحة الفساد والانحراف التمويلي في البوسنة والهرسك، مؤتمرا حول هذا الموضوع في مونس، ببلجيكا. وحضر المؤتمر ممثلون عن قوة تثبيت الاستقرار ومنظمة حلف شمال الأطلسي وقوة الشرطة الدولية والجماعة الأوروبية والبنك الدولي ووزارة مالية الولايات المتحدة، ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة. وركز على المجالات التي يجب تعزيزها. ويعتزم مكتبي تنشيط وحدة مكافحة الاحتيال التابعة له، التي تتمثل مهمتها الرئيسية في دعم السلطات القضائية في معالجة حالات الفساد.

٩٧ - ويمكن عقد مؤتمر المانحين الرابع للبوسنة والهرسك في أيار/ مايو، إذا توفرت الشروط المسبقة اللازمة لانعقاده بما فيها خطاب نوايا بشأن اتفاق مؤازرة من صندوق النقد الدولي. وسوف تشترك في تنظيم المؤتمر الجماعة الأوروبية، ومعها البنك الدولي. وكان المبلغ المستهدف للمعونة الدولية بعد نهاية الحرب هو ٥,١ بلايين دولار. وقد أعلن المانحون خلال المؤتمرات الثلاثة السابقة عن تبرعات قيمتها الإجمالية ٣,٤ بلايين دولار. وإنني متيقن من أن المؤتمر القادم سيبرز استعداد المجتمع الدولي لمواصلة دعم عملية السلام.

٩٨ - وفي الآونة الأخيرة، جددت الإدارة الاقتصادية التابعة لي المبادرة القاضية بعقد اجتماع بين ممثلي الكيانين يُعنى بالتجارة داخل البوسنة والهرسك بأجمعها. وحتى الآن، أضر عدم توافق النظم الضريبية وانعدام التنسيق بالتجارة وأسفرا عن التهرب من أداء الضرائب. وينبغي لتنسيق السياسات أن يتمخض عن إعادة العلاقات التجارية بما يفيد الاتحاد وجمهورية صربسكا على السواء.

<u>الطيران المدني</u>

٩٩ - سجل ميدان الطيران المدني قدرا من التقدم الباعث على التشجيع. إذ يتزايد عدد شركات طيران البلدان الأوروبية التي تستعد لاستخدام مطارات البوسنة والهرسك. وقد أدت الترتيبات المتفق عليها بين سلطات البوسنة والهرسك وسلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والشركات التجارية إلى تنظيم رحلات لطائرات الخطوط الجوية اليوغوسلافية إلى بانيا لوكا، وإلى تنظيم رحلات مشتركة بين شركة الطيران اليوغوسلافية وشركة طيران البوسنة والهرسك بين بلغراد وسراييفو وبانيا لوكا وكذا بين بودغوريتشا وسراييفو. وفي ٢ آذار/ مارس، وقعت إدارة الطيران المدني في البوسنة والهرسك اتفاقا ثنائيا مع المنظمة الأوروبية لسلامة الملاحة الجوية بشأن رسوم التحليق. وبمجرد نشر القواعد ذات الصلة في الجريدة الرسمية للبوسنة والهرسك، سوف تباشر المنظمة المذكورة جباية الرسوم وتوزيعها. وقدر متوسط الإيرادات بالنسبة للبوسنة والهرسك بنحو ٠٠٠ ١٠٠ دولار شهريا.

١٠٠ - وبالرغم من المناقشات المكثفة وإصرار مكتبي، لم تتمكن السلطات البوسنية والسلطات الكرواتية البوسنية من التوصل إلى اتفاق بشأن إجراءات فتح مطار موستار. وبناء على ذلك، فرضت حلا مؤقتا لأجل إتاحة إمكانية فتح المطار في نيسان/أبريل لمدة ستة أشهر. وسأواصل الضغط على الطرفين لأجل التوصل إلى اتفاق دائم في حدود تلك المدة. فلا يتصور أن يُقدم المجتمع الدولي الأموال للمعاونة على إعادة بناء موستار في الوقت الذي تهدر فيه الفرص التجارية.

<u>إزالة الألغام</u>

١٠١ - وفاء باشتراطات مؤتمر بون الخاصة بإزالة الألغام أكد الاتحاد وجمهورية صربسكا امتثالهما التام فيما يتعلق بالألغام المضادة للأفراد. وقد قرر مجلس المانحين أنه يتعين على السلطات، ضمانا لكسب ثقة المانحين الدوليين بشأن عملية إزالة الألغام في البوسنة والهرسك، أن تأخذ على عاتقها التزامات بخصوص جميع الألغام الأرضية. وهناك مساعي جارية للحصول على مزيد من الإيضاحات.

١٠٢ - ووافق مجلس المانحين على مرسوم إنشاء مركز العمل المعني بالألغام في الاتحاد. وقد اعتمد الاتحاد الآن مشروع المرسوم الذي أعده المجلس، مشفوعا ببعض التعديلات الطفيفة، ويتوقع أن ينشر رسميا في وقت قريب.

١٠٣ - ولم تصدر مجموعة صربسكا بعد مرسومها الخاص بمركز العمل المعني بالألغام، بينما يتخذ مكتب الممثل السامي تدابير لضمان اعتماده.

١٠٤ - وشهد التنسيق بين قوة تثبيت الاستقرار والجهات المدنية المعنية بإزالة الألغام تحسنا شديدا من خلال مجلس المانحين. وتشارك قوة تثبيت الاستقرار، بصفة خاصة، مشاركة كاملة في صياغة خطط العمل الخاصة بالألغام في الكيانين وتكفل تعزيز البرامج المدنية لإزالة الألغام بالاستعانة بقوات إزالة الألغام التابعة للكيانين.

رابعا - التعاون مع قوة تثبيت الاستقرار

١٠٥ - مع ارتفاع وتيرة تنفيذ الجوانب المدنية، يواصل مكتبي العمل دوما على نحو أوثق مع قوة تثبيت الاستقرار مما أسفر عن زيادة تعزيز التعاون فيما بينهما. وكان قرار مجلس منظمة حلف شمال الأطلسي القاضي بتمديد ولاية قوة تثبيت الاستقرار مفيدا في تمكين جميع الوكالات المدنية من إعداد خطط ثابتة لعام ١٩٩٨. وقد شكلت البيئة الآمنة التي هيأتها قوة تثبيت الاستقرار عاملا لا مناص منه لتحقيق كل التقدم الجاري، ومن المحتمل أن تظل كذلك. ولا يزال التعاون الشامل مع قوة تثبيت الاستقرار وما تقدمه من دعم شيئين رائعين.
